الأمم المتحدة

A/62/PV.122

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **١٢٢**

الاثنين، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢١ من جدول الأعمال (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة (A/62/952)

مشروع القرار (A/62/952، الفقرة ٤٦)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في ما يتعلق بتقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، أود أن أبلغ الأعضاء بأن مرفق التقرير متوفّر، باللغة الانكليزية فقط، في قاعة الجمعية العامة وسيصدر بجميع اللغات الرسمية في مرحلة لاحقة، على النحو المتفق عليه.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار الوارد في الفقرة ٤٦ من تقرير الفريق العامل المخصص.

وقبل أن أعطي الكلمة للذين يرغبون في الكلام تعليلا للتصويت قبل التصويت، أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

وبما أنه ليس هناك من يطلب الكلمة، تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون ”تنشيط أعمال الجمعية العامة“، الوارد في الفقرة ٤٦ من تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار.

أعتمد مشروع القرار (القرار ٢٧٦/٦٢).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعبر عن صادق شكري للسفير إلاديو لويزاغا ممثل باراغواي والسفير أندري تاوبيك ممثل بولندا، الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص، اللذين أدارا باقتدار شديد مناقشات الفريق العامل ومفاوضاته المعقدة. وإنني لمتأكد من أن أعضاء الجمعية يشاركونني الإعراب عن صادق تقديرنا لهما.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢١ من جدول الأعمال؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-50579 (A)

تقرر ذلك.

البند ١٤ من جدول الأعمال

منع نشوب الصراعات المسلحة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت في جلستها العامة الثالثة، التي عقدت في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أن تدرج هذا البند في جدول أعمال الدورة الثانية والستين.

وأفهم أنه سيكون من المستحسن إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الثالثة والستين. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال دورتها الثالثة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

البنود ١٥ و ٢٢ إلى ٢٨ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

مسألة قبرص

العدوان المسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والسلام والأمن الدوليين

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/أبريل ١٩٨٦

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت في جلستها العامة الثالثة، التي عقدت في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أن تدرج البند ١٥ في جدول أعمال الدورة الثانية والستين، وفقا لمقررها ٥٠٨/٦٠، المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. كما يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في الجلسة العامة ذاتها التي عقدت في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أن تدرج البنود ٢٢ إلى ٢٨ في جدول أعمال الدورة الثانية والستين، وفقا للفقرة ٤ (ب) من مرفق قرارها ٣١٦/٥٨، المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وقررت الجمعية، في القرار ٣١٦/٥٨، المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، والمقرر ٥٠٨/٦٠، المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، إبقاء تلك البنود على جدول الأعمال للنظر فيها لدى قيام دولة من الدول الأعضاء بتقديم إخطار. ووفقا لذلك، أدرجت تلك البنود في مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة والستين.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البنود ١٥ و ٢٢ إلى ٢٨ من جدول الأعمال.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال

متابعة توصيات لجنة التحقيق المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء بشأن التنظيم الإداري والرقابة الداخلية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثالثة، التي عقدت

في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أن تدرج هذا البند في جدول أعمال الدورة الثانية والستين.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تود كوستاريكا أن تطلب الإبقاء على هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة. ولقد قدّم تقرير لجنة التحقيق المستقلة مجموعة من التوصيات التي نرى أنها ما زالت ذات أهمية. وربما تتمكن الجمعية من اتخاذ إجراء بشأن تلك التوصيات في المستقبل. ومن هذا المنطلق، نود أن نكرر طلبنا للإبقاء على هذا البند في جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

البند ١٤٥ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في تيمور – الشرقية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قررت إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الثانية والستين. وأفهم أنه من المرغوب فيه أن يرجأ النظر في هذا البند إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال دورتها الثالثة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ١٤٥ من جدول الأعمال.

البند ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروعا القرارين (A/62/L.51 و A/62/L.52)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروعي القرارين A/62/L.51 و A/62/L.52. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، هل لي أن أذكر المتكلمين بأن تعليلات التصويت تقتصر على مدة عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها؟

السيد أموروس نيونيس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): فيما يتعلق بمشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده، يود وفد كوبا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧، وخاصة لجنة التنسيق المشتركة بينهما، أن يؤكد مجددا على أن المجموعة ظلت طوال عملية المناقشات بشأن هذا الموضوع تفضل المحافظة على نزاهة تلك العملية. كما نود أن نشدد على أننا نفضل، حين اتخاذ قرارا، أن نتخذ قرار واحدا في العملية. وبطبيعة الحال، نحن نعلم أنه وردت في مشروع القرار إشارة إلى إجراء تصويت على تلك المسائل، ولكننا نود أن نؤكد من جديد أنه من الأهمية الكبرى للجنة أن تكون هذه المسألة واضحة للغاية.

وفيما يتعلق بالموضوع المذكور في الفقرة الأخيرة من ديباجة مشروع القرار، تود المجموعة أيضا أن تشدد على أملها بأن تجرى المناقشة حالما يتم التقييم ذو الصلة لتنفيذ تلك البرامج. وذلك التقييم وحده هو الذي يمكن من إجراء تقييم حكومي دولي للبرامج التجريبية المتعلقة بمسألة ''توحيد الأداء'' من أجل وجود موحد على أرض الواقع.

كما نود أن ننوه بالعمل الذي اضطلع به الرئيسان المشاركان للعملية، ممثلا تنزانيا وأيرلندا، وبجهودهما في عملية المشاورات.

ولكن وقبل كل شيء، نود أن نشدد على المسائل التي أبرزناها من فورنا، وهي نزاهة العملية، وضرورة اتخاذ قرار واحد عندما يحين وقت اتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع، وأهمية استكمال التقييم الذي ذكرته سابقا بحيث يمكن إجراء تقييم حكومي دولي سليم للبرامج التجريبية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/62/L.51، المعنون ''الاتساق على نطاق المنظومة''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/62/L.51؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٧٧).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/62/L.52، المعنون ''استعراض الولايات''. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/62/L.52؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٢/٢٧٨).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات لشرح الموقف إزاء القرارات التي اتخذت من فورها.

السيد كومبيرباتش ميفين (كوبا) (تكلم بالإسبانية): قبل أن نختتم نظرنا في هذا البند من جدول الأعمال، أود أن أسجل موقف كوبا إزاء هذا الموضوع في بيان عام.

إن وفدي يشيد باختتام عملية كان ينبغي أن لا تبدأ أبدا، لأنها، وكما ذكرنا أكثر من مرة، كانت عملية معيبة من البداية. في واقع الأمر، تمت ببساطة تنحية التقرير الأولي للأمين العام عن هذه المسألة باعتباره أساسا للمشاورات التي بدأت في أوائل عام ٢٠٠٦. وكان شكل استعراض الولاية الذي يُختتم اليوم نتاج محاولة قامت بها مجموعة من الوفود لتقويض الطابع الديمقراطي للأمم المتحدة، وليس نتاج اهتمام حقيقي من هذه المجموعة بإصلاح هيكل المنظمة حتى تتمكن من التصدي، عند كل مرحلة تاريخية، لتلك المشكلات التي تواجهها مجتمعاتنا. وقد تجلى ذلك في المرحلة الأخيرة من عملية التفاوض.

لقد شدد الخطاب الأولي، في ختام مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، على ضرورة النظر في الطريقة التي كانت تنفذ بها المبادئ التوجيهية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي. ولكنها أصبحت لاحقاً ممارسة واضحة لمحاولة منع الدول الأعضاء من التقدم بمبادرات، وفقا لحقوقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للهيئات الحكومية الدولية في المنظومة، في حين أن امتيازات الأقوياء التي اختصوا بها أنفسهم لن تكون موضع تساؤل تحت أي ظرف من الظروف.

وأكثر جوانب هذا الموضوع إثارة للقلق هو أن هناك هيئات فرعية للجمعية ذات ولاية واضحة لاستعراض حالة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية وإنفاذ الأمانة العامة لها وتقديم التوصيات في هذا الشأن إلى الدول الأعضاء في المنظمة.

إن كوبا مقتنعة بأن الأمم المتحدة، شأنها شأن أي منظمة أخرى، يجب أن تعمل باستمرار على تحسين أدائها. ولكنها لن تقبل أبدا القيام بمحاولات، تحت هذا الستار، لطمس شواغل البلدان النامية وقمع الطابع الديمقراطي لعملية صنع القرار بشأن مختلف البنود المدرجة في جدول أعمال المنظمة. وسيواصل وفدنا رصده الوثيق لأية محاولة تُبذل في المستقبل لتشويه المبادئ والمقاصد التي توجه عمل الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل المضي قدما، أود أن أبلغ الأعضاء بأن المفاوضات لا تزال جارية بشأن التقرير

المقدم من الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن.

ولذلك، أود أن أقترح على الجمعية تعليق هذه الجلسة إلى ما بعد انتهاء مفاوضات الفريق العامل. وسوف تتناول الجمعية البنود المتبقية لدى استئناف الجلسة.

وما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تعليق الجلسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الآن أن أبلغ الأعضاء بأنه بعد تعليق هذه الجلسة العامة، سيعقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن اجتماعا في قاعة المؤتمرات ٢ الساعة ١١/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ و استؤنفت الساعة ١٩/١٠.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/62/47)

مشروع المقرر (A/62/47، الفقرة ٢٣)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة كانت قد عقدت مناقشة مشتركة بشأن البندين ٩ و ١٢٢ من جدول الأعمال في جلساتها العامة ٤٧ إلى ٥١، التي عقدت في ١٢ و ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وفي ذلك السياق، معروض على الجمعية العامة مشروع مقرر وارد في الفقرة ٢٣ من تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وفي الوقت الراهن، يرد مشروع المقرر في الوثيقة A/AC.247/2008/L.1/Rev.2.

ومراعاة لإجراءات الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي أترأسه، فقد قررت، بصفتي رئيس الجمعية العامة، أن استعيد ملكية الوثيقة المقدمة إلى الأعضاء، التي نوقشت أود أن تتوصل الدول الأعضاء في الجمعية إلى توافق في الآراء بشأنها. وفي ذلك الصدد، سوف أتلو التعديلات التالية التي أدخلت على الفقرة ٢٣، في إطار الجزء رابعا، المعنون ''التوصيات''.

في الفقرة الفرعية (ج) تحذف عبارة ''والنقاط القابلة للتفاوض'' التي تلي كلمة ''الطرائق''، ويستعاض عنها بعبارة ''بغية تحضير وتيسير'' قبل عبارة ''المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه''، التي تليها الجملة المضافة الآتية:

> ''سيقوم رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية بعرض نتائج هذه المشاورات على دورة عامة غير رسمية للجمعية العامة في موعد أقصاه ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩''.

في الجملة الأولى من الفقرة الفرعية (د)، وبعد عبارة ''يقرر أيضا''، تضاف عبارة ''مع مراعاة النتائج المحرزة حتى الآن في الفريق العامل المفتوح باب العضوية''. وفي الفقرة الفرعية ذاتها، يستعاض عن عبارة ''آذار/مارس ٢٠٠٩''، التي ترد بعد عبارة ''في موعد أقصاه''، بعبارة ''٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩''، حيث أنه لن يكون هناك ٢٩ شباط/فبراير في عام ٢٠٠٩. وفي نهاية الفقرة الفرعية، يستعاض عن عبارة ''من الأعضاء'' بعبارة ''من الدول الأعضاء''. وتحذف من الفقرة الفرعية (هـ)، بعد عبارة

''الفريق العامل المفتوح باب العضوية''، عبارة ''لهذه الغاية''.

وستنقح الفقرة ٢٢ لبيان المواعيد الحقيقية للاجراءات، بحيث يصبح نصها كما يلي: ''في اجتماعه الثالث عشر، المعقود في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، نظر الفريق العامل في هذا التقرير واعتمده''.

كما ستنقح الفقرة ٢١ لبيان المواعيد الحقيقية للإجراءات، كما يلي: بعد عبارة ''في اجتماعيه التاسع والعاشر، المعقودين في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨''، تدرج عبارة ''فضلا عن اجتماعه الحادي عشر، المعقود في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، واجتماعه الثاني عشر المعقود في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨'' ، قبل عبارة ''الفريق العامل''.

وكما قلت في السابق، أدعو الدول الأعضاء إلى اعتماد مشروع المقرر هذا بتوافق الآراء.

ونشرع الآن في النظر في مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٢٣ من تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية، بصيغته المعدلة شفويا.

وقبل أن أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا شرحا للموقف قبل البت في مشروع المقرر، اسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن شرح الموقف تحدد مدته بعشر دقائق وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيد بايستيرو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أخذ وفد بلدي الكلمة ليعرب عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، وللفريق العامل ولجميع من شاركوا بصورة مباشرة على جهودهم للتوصل إلى هذا الاتفاق. وكوستاريكا على استعداد لاتباع توصيتكم واعتماد الاتفاق بتوافق الآراء. غير أنني أود أن أوضح ثلاث نقاط.

أولا، أن وفد بلدي يفهم أن الفريق العامل، توصل إلى اتفاق لم يكن موجودا من ذي قبل، فإنه كما ذكرتم بوضوح في ملاحظاتكم الأولية، قام بذلك تحت رئاستكم. وبما أنكم استعدتم ملكية مشروع المقرر وليس هناك أي اعتراض من حيث المبدأ، فإن هذه توصية نتقدم بها إلى الجمعية باعتبارنا فريقا عاملا.

ثانيا، وباعتبار أنه ليس هناك أي اعتراض من جانب أي عضو من أعضاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية، فإن كوستاريكا على استعداد لقبول توصية الفريق العامل، طالما أنه تأكد بوضوح أن هناك حاجة للتوصل إلى اتفاق، يكفل أوسع اتفاق سياسي ممكن، وأن ذلك سيتم من خلال المفاوضات بكل تأكيد.

ثالثا، يعرب وفد بلدي عن أسفه بصورة خاصة إزاء المرونة التي تعاملنا بها مع النظام الداخلي في هذه المناسبة. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء السابقة التي قد نرسيها في ما يتعلق بانعدام الحق في التصويت في الأفرقة العاملة، الأمر الذي قد يسبب المشاكل في طريقة عمل جميع أفرقتنا العاملة.

أخيرا، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناني لكم، سيدي، ولجميع من شاركوا على جهودهم. ونأمل أن يكون بمقدورنا، في المستقبل، أن نتوصل إلى اتفاقات دون أن نكون مبتكرين أكثر مما ينبغي في ما يتعلق بالنظام الداخلي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٢٣ من تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، بصيغته المعدلة شفويا. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر بصيغته المعدلة شفويا؟

اعتمد مشروع المقرر بصيغته المعدلة شفويا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون شرح موقفهم بشأن المقرر الذي اتخذ للتو.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): الهدف من مداخلتي هو الإعراب، نيابة عن كثير من زملائي، عن عميق تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على ما أظهرتموه من قيادة طوال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة تيسيرا لعملية إصلاح مجلس الأمن والمضي بها قدما.

ومكنت جهودكم الدؤوبة وصبركم البالغ في الاستماع لجميع أنواع المواقف، وخاصة في الأسبوعين الماضيين، من اتخاذ قرار هام للغاية بتوافق الآراء. وفي الوقت نفسه، أود أن أشيد بأعضاء فرقة العمل – وهم الممثلون الدائمون للبرتغال وبنغلاديش وجيبوتي وشيلي – على مساعدتهم المقتدرة لكم ولفريقكم.

إننا جميعا شاركنا في اتخاذ هذا القرار الهام للغاية بإطلاق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في وقت مبكر من العام المقبل. ومن الواضح أننا جميعا أبدينا مرونة غير عادية في التوصل إلى ذلك القرار التوافقي ببدء مفاوضات حكومية دولية تشمل مواقف البلدان المختلفة. وأعتقد أنه سيكون قرارا هاما بل قرارا تاريخيا لو مضينا قدما بعملية الإصلاح من مرحلة المشاورات إلى مفاوضات حقيقية ومجدية.

وحتى يكون ذلك ممكنا، قدمنا جميعا بعض التنازلات. ولا جدوى من مناقشة من الذي حصل على أكثر ومن الذي حصل على أقل. فقد كسبنا جميعا لأن تحقيقنا لإصلاح مجلس الأمن ليعكس الواقع السياسي للعالم أمر يخدم مصالح الجميع.

وبالرغم من كل الأخذ والرد الذي حصل في اليومين الماضيين، أناشد جميع الوفود أن تنفذ القرار بصورة متأنية للغاية وبحسن نية، وأن تشارك بفعالية وبصورة بناءة في النظر الوشيك في المسألة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية وفي المفاوضات الحكومية الدولية التي ستجرى في الدورة العامة.

سيدي الرئيس، سيذكر في سجلات الأمم المتحدة إسهامكم الشخصي في إطلاق المفاوضات الحكومية الدولية بعد أعوام عديدة.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، إنني أقف لأشيد بكم وبميسريكم على توجيهنا في المهمة الصعبة للغاية إلى المرحلة التي وصلنا إليها. كما أود أن أشيد بالوفود البالغ عددها أكثر من ٦٠ وفدا التي سارعت إلى المشاركة في دعم تقريركم.

وأعتقد أن هذا اليوم يوم رائع بالنسبة للأمم المتحدة لأننا التقينا جميعا في التزام بالمضي قدما بإجراء المفاوضات الحكومية الدولية في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وما كان بوسعنا أن نصل إلى هذه النقطة بدون مساعدتكم، سيدي الرئيس، وإنني واثق من أنكم إذ تنهون مهمتكم، يمكنكم أن تسترجعوا ما حدث وتشاهدوا التلفاز لتروا أننا ما زلنا نقاتل مثلما نقاتل الآن، ولكن على الأقل سيكون قتالا من أجل هدف مشترك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن شكري الصادق للسفير عصمت جاهان ممثل بنغلاديش، وللسفير هيرالدو مونيوس ممثل شيلي، وللسفير خواو مانويل غويرا سالغويرو ممثل البرتغال، وللسفير روبلي أولهاي ممثل جيبوتي، الذين أداروا، نيابة عن شخصي، المناقشات والمفاوضات المعقدة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وأنأ على

يقين من أن أعضاء الجمعية يشاركونني الإعراب عن التقدير الصادق لهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١٢٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

بنود جدول الأعمال المتبقية للنظر فيها أثناء الدورة الثانية والستين للجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن بنود جدول الأعمال التالية، التي تم البت فيها في جلسات سابقة، ظلت مفتوحة للنظر فيها خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة وهي: البنود ١٠ و ١١ و ١٦ إلى ١٨ و ٢٠ و ٤٣ و ٤٨ و ٥٣ (أ) و ٥٤ (د) و ٥٧ (ب) و ٨٦ و ١٠٨ إلى ١١٠ و ١١٣ (أ) و (ج) و ١١٥ و ١١٧ و ١٢٣ و ١٢٥ إلى ١٤٤ و ١٤٦ إلى ١٥٦ و ١٦١ و ١٦٤.

وكما يعلم الأعضاء، أدرجت تلك البنود في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة باستثناء البند ١١ من جدول الأعمال، المعنون ''إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي''؛ والبند ١١٧ من جدول الأعمال، المعنون ''إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات''؛ والبند ١٢٧ من جدول الأعمال، المعنون ''الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧''؛ والبند ١٤٦ من جدول الأعمال، المعنون ''تمويل بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية''.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في تلك البنود في الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذ نقترب من نهاية الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، أود أن أدلي ببعض الملاحظات.

في بداية الدورة الثانية والستين، طلبت من الأعضاء أن يتدبروا العبارات الحكيمة لجورج برناردشو حينما قال أنه لا يؤمن بالظروف:

> ''إن البشر الذين يمضون قدماً في هذا العالم هم الذين يبادرون ويبحثون عن الظروف التي يريدونها، وإذا لم يتسن لهم العثور عليها صنعوها''. (مسرحية مهنة السيدة وارين، الفصل الثاني).

ولتهيئة الظروف المؤاتية، وضعت إطارا لأولويات هذه الدورة التي يمكن لجميع الدول الأعضاء أن تمتلكها وأن تدفع بها إلى الأمام - بما في ذلك قضايا مثل تغير المناخ وتمويل التنمية والأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة الإرهاب وتجديد الإدارة والفعالية في إصلاح المنظمة. ولتمكين الجمعية من تحقيق هذه الأهداف الجديرة، شجعت على تهيئة مناخ نتحمل فيه جميعا المسؤوليات في البحث عن حلول وسط وصياغتها، وذلك من خلال ممارسات عمل مفتوحة وشفافة وقدر أكبر من التعاون ومن خلال احترام كرامة جميع الدول الأعضاء. ولتنشيط المناقشات الموضوعية، طالبت الجمعية بأن تكون أكثر انخراطا ونفاذ بصيرة وتوجها نحو الحوار. وعندما ظهرت أولويات جديدة، مثل أزمة الغذاء، دفعت الجمعية نحو إبداء المرونة والقيادة اللازمتين لإيجاد توافق آراء عالمي من أجل العمل.

إذن، هل يمكننا، في نهاية الدورة، أن نقول إننا هيأنا الظروف لإحراز تقدم ولأن تكون هناك جمعية أكثر حيوية وديناميية وتأثيرا، جمعية تتواصل وتحقق النتائج لمصلحة الجميع؟ هل أسكتنا نقادنا من خلال إثبات أن الأمم المتحدة

قادرة على التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين على تمكين الأفراد والمجتمعات من التحكم في مصائرهم؟ هل نحن نتحرك في الاتجاه الصحيح حتى نتمكن، معا، من رسم السبيل الذي يتعين على المنظمة أن تتخذه من أجل ازدهار ثقافة جديدة للعلاقات الدولية؟

لقد تأكد في عام ٢٠٠٨ أن انقسام النهج إزاء العلاقات الدولية والتحديات المترابطة التي نواجهها ليس في مصلحة شعوب العالم التي نخدمها. ولقد مضى عام من الخلاف والصراع وتغير المناخ والأزمات، الطبيعية والتي من صنع الإنسان على حد سواء. وتعرضت السيادة والسلامة الإقليمية للخطر. ورغم أننا اتخذنا خطوات مؤقتة لتحديد مسؤوليتنا عن الحماية وطبيعة التدخلات الإنسانية المشروعة، لا يزال دور الأمم المتحدة غير واضح. ولا يزال هناك عمل جاد يتعين القيام به بشأن تلك القضايا، وبشأن الأمن البشري، خلال الدورة المقبلة.

لقد تم اختبار النظام المالي وتبين أنه معيب. وما زال يمكن لكساد عالمي أن يقوض التقدم الاقتصادي المحرز خلال العقد الماضي. فأسعار الغذاء والطاقة ارتفعت إلى مستويات قياسية، لتضع التقدم الهش المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية تحت ضغوط هائلة. وكان إصلاح الهيكل المالي العالمي بطيئا وطغت عليه الأحداث الاقتصادية. وبدلا من التعامل مع الأولويات الخمس وتلك القضايا المستجدة بتمعن، وجهت الجمعية العامة نحو استخدام نفوذها وصوتها لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على لاستجابة.

بالنسبة إلى تغير المناخ، فقد فعلت الجمعية ذلك بقوة. وعقدنا ثلاث مناقشات هامة للتشجيع على شراكات جديدة ولتعزيز دور القطاع الخاص وتسليط الضوء على الاحتياجات الخاصة لأضعف الفئات. وقد بعثت الجمعية رسالة سياسية قوية بأن الوقت قد حان للعمل. ووفر ذلك الزخم اللازم لتحقيق النجاح في بالي. كما قدمت الجمعية المساندة السياسية اللازمة لتحقيق قدر أكبر من التماسك في تصدي منظومة الأمم المتحدة لتغير المناخ. وكانت تلك من أكبر إنجازاتنا.

لقد ركزت الدورة الثانية والستون للجمعية العامة بشدة على التنمية. وطوال العملية التحضيرية الشاقة التي سبقت المؤتمر الاستعراضي لتمويل التنمية الذي عُقد في الدوحة، والتي بدأت بالحوار الرفيع المستوى، عملت الدول الأعضاء والمجموعة الأوسع من أصحاب المصلحة في إطار من التعاون على تحديد التفاصيل والجوهر. ومهدت الجمعية السبيل لظهور صفقة جديدة. ونحن الآن في حاجة إلى قادة مستعدين لاتخاذ نفس القرارات الجريئة مثل تلك التي اتُخذت في مونتيري، ليس من خلال الوفاء بوعودهم فحسب ولكن أيضا من خلال مواجهة التحديات الجديدة والآفاق الاقتصادية الصعبة التي نواجهها جميعا. ولا يمكن أن تكون المخاطر أكبر من ذلك. إن تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد سوف يخلص ٥٠٠ مليون شخص من براثن الفقر، وسيوفر لـ ٣٠٠ مليون شخص آخر طعاما كافيا، وينقذ أرواح ٣٠ مليون طفل صغير.

مع ذلك، وكما اتفقنا جميعا خلال إحدى أبرز مراحل الدورة في المناقشة المواضيعية بشأن منتصف الطريق بين اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية والموعد النهائي لتحقيق تلك الأهداف في عام ٢٠١٥، من الواضح أن الوتيرة بطيئة جدا. ويجب علينا الآن أن نغتنم الفرص التي تنتظرنا من أجل التعجيل بإحراز تقدم – في الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر بشأن احتياجات التنمية في أفريقيا وفي اجتماع ٢٥ أيلول/سبتمبر بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد كان وقف تغير المناخ وزيادة تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أكبر أولوياتنا وينبغي أن يظل كذلك. والعلاقة بين تلك القضايا الجوهرية أمر أساسي لتحقيق هدفنا المتمثل في الاستدامة الاقتصادية والبيئية الطويلة الأجل. ومفهوم التنمية المستدامة هو الشعار الذي ينبغي غرسه في نهجنا الاستراتيجي تجاه الدوحة، مثلما ينبغي فعل الشيء ذاته بالنسبة إلى مسألة إعادة هيكلة مؤسسات النظام المالي الدولي حتى تكون صالحة للقرن الحادي والعشرين.

إن عالما أكثر عدالة وإنصافا وتتوفر فيه الفرصة للجميع هو أيضا عالم أكثر سلامة واستقرارا وأمنا. ولهذا، أود أيضا أن أثّني على الدول الأعضاء لاتخاذها قرارا بتوافق الآراء لاستعراض تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. لقد كان ذلك انجازا ضخما بعث برسالة قوية مفادها أننا نقف متحدين في مواجهة هذا الوباء. بالإضافة إلى ذلك، شارك الأعضاء في ندوات وعززوا فرقة العمل وتبادلوا أفضل الممارسات وعملوا على نحو وثيق مع بعضهم البعض ومع منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة قدرتنا الجماعية على مكافحة الإرهاب. وكان ذلك مجرد جانب واحد من جهودنا الأوسع نطاقا لتجديد إدارة المنظمة وفعاليتها.

وكما أقر الأمين العام بان كي - مون في بداية الدورة، فإن الأمم المتحدة تحتاج إلى تغير في المناخ الدولي. وهي تحتاج إلى أن تكون ”أكثر سرعة ومرونة وقدرة على التحرك“ (A/62/PV.4، صفحة ٢). وإلى حد ما، تحقق ذلك على الصعيد القطري في مناقشاتنا بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. وعلينا الآن أن نفعل المزيد في المقر، ولا سيما بشأن قضايا الحكم والتمويل والقضايا الجنسانية. والقرار الذي اتُخذ اليوم يمهد الطريق إلى الأمام ولإحراز المزيد من التقدم الموضوعي خلال الدورة الثالثة والستين.

لقد أحرزنا تقدما هاما في مجال إصلاح الإدارة. ومن خلال البناء على مبادرة الدول الأربع، استخدمنا المناقشة المواضيعية لزيادة الوعي بهذا الإصلاح. والأهم من ذلك أنه أتاح، وللمرة الأولى، إجراء حوار مفتوح وشفاف واستراتيجي بشأن ما يجب عمله لتمكين الأمم المتحدة من أن تصبح أكثر فعالية. والأمر الآن متروك للأعضاء كي يضمنوا للمقترحات المقدمة أن تؤتي ثمارها.

وعلى أساس الدروس المستفادة خلال استعراض مجموعتي الولايات - أي المساعدة الإنسانية والتنمية في أفريقيا - اتخذت الجمعية العامة اليوم قرارا بشأن استعراض الولاية يضع الأساس لمناقشة أوسع بشأن العلاقة بين الولايات والموارد والنتائج القابلة للقياس.

وبشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن، وعلى الرغم من وجود صعوبات جمة، استطعنا التوصل إلى توافق في الآراء. وأود أن أعرب عن امتناني البالغ لجميع الدول الأعضاء على المرونة التي أبدتها طوال المشاورات وحتى آخر ثانية. وأود أن أشجعها، في الدورة المقبلة، على البدء بالإعداد للمفاوضات الحكومية الدولية بروح الهدف المشترك والاحترام المتبادل وعلى الشروع فيها.

وإلى أي مدى ستجيد الجمعية في أدائها هو أمر يتوقف على الدول الأعضاء. فلا يمكننا أن ننفذ ولايتنا إلا إذا سعينا معاً وباستمرار إلى معالجة القضايا المعاصرة والاتجاهات الناشئة. هذا هو أفضل سبيل لتعزيز سلطة الجمعية ومكانتها الدولية. وفي هذا الصدد، أحرزنا تقدما جادا وموضوعيا بشأن الأولويات الخمس. وكان هناك أيضا العديد من الخطوات العملية الإيجابية التي اتُخذت بعيدا عن العمل المعتاد والتي آمل أن تستمر في الدورات المقبلة.

لقد اضطلع الأعضاء بالمسؤولية كي يصبحوا القوة الدافعة وراء الجمعية. وكان ذلك واضحا في الطريقة التي

أُجريت بها انتخابات مجلس الأمن أثناء الدورة الثانية والستين وفي الطريقة التي أقنعت بها قيرغيزستان الأعضاء بشجاعة بأن يتخذوا قرارا بشأن العدالة الاجتماعية.

وتستحق كل دولة عضو معاملة متساوية، ولأول مرة تمكنت إسرائيل من تحقيق توافق آراء والإسهام بخبرتها التقنية حتى يتسنى اتخاذ قرار بشأن الزراعة والتنمية. علاوة على ذلك، وسواء تعلق الأمر بالحقوق المدنية والسياسية، أو عقوبة الإعدام، أو تغير المناخ، فقد أظهرت قرارات الجمعية نهجا أكثر تجاوبا ويتماشى مع الأحداث المعاصرة.

كما تفاعلت الجمعية العامة مع التطورات السياسية الناشئة. فقد أيد الأعضاء مبادرة أنابوليس من أجل تعزيز قدرة المجتمع الدولي على الوفاء بالالتزام الطويل الأمد المتمثل في إقامة دولة فلسطين. ولئن تطلب الأمر منهم إجراء مفاوضات صعبة وطويلة — ولكن مجدية — بشأن الميزانية فقد وضعوا جميع خلافاتهم جانبا للإصرار على أن تتصرف الأمانة العامة بمزيد من الفعالية والنجاعة في مساهماتهم من دافعي الضرائب. واستخدمنا حلقات المناقشة والمناقشات المواضيعية للانتقال من مجموعة من الحوارات الأحادية إلى حوار تفاعلي وشراكات مبتكرة ومزيد من التواصل. وركزنا على مسائل حقيقية وموضوعية بقدر أكبر من الشمولية. وفي العديد من المناسبات في هذه الدورة، أخذ الكلمة ممثلو أكثر من ١٠٠ من الدول الأعضاء.

واتسم عملنا بنهج واسع النطاق وذي أصحاب مصلحة متعددين في ما يتعلق بالتحديات المعاصرة. وقدمت إحاطات إعلامية، على نحو منتظم، إلى المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لإبقائها منخرطة في العمل ولوقوف على ملاحظاتها. وزرت بلدانا في كل مجموعة من المجموعات الإقليمية لزيادة التعريف بالجمعية وللتعرف على القضايا والآراء وعلى منظومة الأمم المتحدة في الميدان. وأعرب عن بالغ امتناني لجميع الدعوات الكريمة التي تلقيتها، ولما حظيت به من حفاوة، بما في ذلك الاقتراحات القيمة للغاية التي استمعت إليها من قادة تلك البلدان.

وطوال فترة الدورة، عقدت اجتماعات منتظمة مع رئيس مجلس الأمن ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكفالة تعزيز النهج المشترك لعملنا الجماعي، لا سيما بشأن لجنة بناء السلام. وتم إجراء المزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء، ومن نماذج تعزيز التعاون بيننا حوارنا المنتظم مع الأمين العام بشأن مسائل سياسية آنية، مثل ميانمار أو أزمة الغذاء. وتدل جميع أوجه القوة هذه على أن الجمعية العامة تؤدي عملها وتتسم بقدر أكبر من الاستجابة والمنحى العملي. وبالتالي، فإن مفهوم تنشيط الجمعية العامة – أي إحياؤها وبعث الروح فيها – هو مفهوم غير مناسب. فالجمعية حية ونشطة، وهو ما يمكن أن أشهد عليه. إننا نرقى إلى مستوى التحديات المتمثلة في تعزيز منظومة الأمم المتحدة. وتلك هي المهمة الأساسية للجمعية العامة.

لم تكن تلك سوى بعض الأمثلة الهامة العديدة لما حققناه من نجاح من خلال إثارة مسائل ذات أهمية حقيقية في سياق غير رسمي، والانفتاح على أطراف أخرى غير شركائنا التقليديين، أي على المجتمع المدني، والبرلمانيين، والأكاديميين، والقطاع الخاص. فعندما يخاطب الجمعية العامة السير ريتشارد برانسن أوتيد تيرنر أو العمدة بلومبيرغ، سواء بشأن تغير المناخ أو الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا ندرك أننا نسترعي النوع المناسب من الاهتمام السياسي إلى المسائل التي تشغل الاهتمام العالمي.

وقد حققنا إنجازات غير مسبوقة في ما يتعلق بالأمن البشري، وذلك من خلال الاستفادة من نتائج مؤتمر القمة العالمي. علاوة على ذلك، سلطنا الضوء على الظاهرة المشينة المتمثلة في الاتجار بالبشر، ووضعنا رؤية بشأن اتخاذ إجراءات

عالمية منسقة تقوم على تفاصيل محددة. وقد جذب حضور الرؤساء ورؤساء الوزراء اهتماما خاصا للوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ولحقوق الطفل. كما أن مشاهير ملتزمين – مثل جورج كلوني وداريل هانا وآشلي جود وأنجيلينا جولي، على سبيل المثال لا الحصر – قد ساعدوا في زيادة التعريف بمسائل هامة من خلال ما يتيحونه من تزايد لاهتمام وسائط الإعلام بها.

علاوة على ذلك، استخدمنا قدرة الأمم المتحدة على عقد الاجتماعات العالمية لتعزيز الحوار وتشجيع التفاهم بين الأديان والثقافات في التعاون من أجل السلام. فالحوار بين الأديان أداة بالغة الأهمية للقضاء عل التعصب ومنع نشوب الصراعات. وخلال إحدى أكثر اللحظات الخالدة في الدورة الثانية والستين، أيد قداسة البابا بينيديكت السادس عشر، في خطابه أمام الجمعية، تلك المبادئ باعتبارها الأساس ذاته لرفاه البشرية.

أعتقد أن تلك الإنجازات غنية عن البيان. الأمر متروك الآن للآخرين حتى يحكموا على ما إذا كان عمل الجمعية العامة قد أصبح أكثر إلحاحا وأهمية. ومما لا شك فيه أنني شهدت تحولا وتطورا في أسلوب تفكيرنا الجماعي يمكن أن يشكلا بداية انتقال نحو ثقافة جديدة للعلاقات الدولية – ثقافة تنبع من القيم الأساسية لهذه المنظمة، وهي قيم الحرية والتضامن والمساواة والاحترام والتسامح والمشاركة في المسؤولية. وفي عالم اليوم المتقلب، تكتسي تلك القيم قدرا أكبر من الأهمية لشعوب العالم التي نخدمها. ويصير لتلك القيم معنى حقيقيا عندما تجسد في مبادئ الأمن البشري، واحترام حقوق الإنسان، والمسؤولية عن توفير الحماية وتحقيق التنمية المستدامة.

وإذ نختتم هذه الدورة، أود أن أتقدم بشكر خاص للأمين العام بان كي – مون على ما أبداه من التزام تجاه الجمعية وما قدمه من دعم لها، ولا سيما في دوره الريادي بشأن تغير المناخ، والأهداف الإنمائية للألفية ومجمل جدول أعمال الإصلاح. وعلى مدى الإثني عشر شهرا الماضية التي عملنا فيها معا، أصبحت معجبا أيضا بخصاله الشخصية وأخلاقياته في العمل. وخلال هذه الدورة، أثبتنا أيضا أنه عندما تهيء الجمعية العامة التوجيه السياسي الاستراتيجي ويحشد الأمين العام كامل طاقات منظومة الأمم المتحدة، يمكن أن نحقق أكثر مما تحققه جهودنا الفردية.

كما أود أن أعرب عن خالص تقديري لجميع نواب رئيس الجمعية العامة في الدورة الثانية والستين، وأن أشكر رؤساء وأعضاء مكاتب اللجان الرئيسية على كل ما قاموا به من أعمال مضنية. وأود أن أسلط الضوء أيضا على التفاني والاحتراف اللذين أبداهما جميع الممثلين الذين ترأسوا عمليات المشاورات الهامة أو شاركوا في رئاستها أو يسروها.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن بالغ تقديري وخالص شكري لكل عضو من أعضاء فريقي. فنحن صورة مصغرة لتنوع الأمم المتحدة وكفاءتها المهنية.

كما أود أن أشكر العديد من ممثلي المجتمع المدني ومجتمع المنظمات غير الحكومية، الذين هم مناصرون أشداء لتعزيز الأمم المتحدة، ويطالبوننا على نحو متواصل ببذل المزيد من الجهود.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري لجميع موظفي الأمانة العامة وعموم أسرة الأمم المتحدة.

وأخيرا، أود أن أرحب ترحيبا حارا بخلفي في الرئاسة، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أدلي بثلاث ملاحظات إضافية موجزة. لقد كان هذا العام عاما ملهما وحافلا بالفعل. وللمضي قدما، يجب أن لا ننتظر الإلهام حتى

نحرز المزيد من التقدم. فالعمل دائما يوجد الإلهام، ونادرا ما يوجد الإلهام العمل. إن المسائل التي نواجهها عالمية وتتطلب اتخاذ إجراءات عالمية. ويكمن التحدي في ما إذا كانت تتوفر لدينا الإرادة الجماعية للعمل معا من أجل المصلحة العليا.

ولو كان هناك درس يمكن أن نستخلصه من الدورة الثانية والستين، فهو أننا بحاجة إلى تعزيز فعالية تعددية الأطراف – أي إلى أن تزيد الأمم المتحدة أعمالها من أن تقلصها. غير أنه لكي تتمكن الأمم المتحدة من الارتقاء إلى مستوى التحديات المقبلة فإن إجراء إصلاح مؤسسي جاد وشامل هو أمر ضروري وطال انتظاره. ويتحمل الأعضاء المسؤولية عما إذا كانت الأمم المتحدة قادرة على تحقيق التوقعات الكبيرة والقيم النبيلة التي تأسست عليها. ولا يمكن لهذه المنظمة أن تكون فعالة إلا بالقدر الذي تريده لها الدول الأعضاء، لأنها تتحكم في الظروف التي ذكرتها في مستهل بياني.

لقد كان لي عظيم الشرف أن أخدم الجمعية طوال هذه الدورة. وأشكر جميع الأعضاء من أعماق قلبي على تفانيهم ودعمهم هذا العام.

أعطي الكلمة لممثل الفلبين.

السيد دافيدي (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): آخذ الكلمة لأدلي بملاحظة بصفة شخصية وجماعية. لقد تعهد السيد سرجان كريم في خطاب القبول الذي ألقاه بعد انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، بالاحتكام إلى ضميره ورحمته وبتسخير قدراته، وأعطانا لمحة عن الخطوط العريضة لبرنامج عمله للدورة الثانية والستين.

وفي افتتاح الدورة الثانية والستين للجمعية في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بدأ بيانه بالقول، ”لقد طلبتم مني أن أتحلى بروح القيادة، وسأفعل ذلك“ (A/62/PV.1، صفحة ١). وواصل بيانه بأن قدم لنا القضايا الخمس ذات الأولوية التي حددها، بالتشاور مع الدول الأعضاء، للدورة الثانية والستين. واختتم بيانه بالدعوة إلى تقديم الدعم المخلص من الدول الأعضاء لتهيئة الظروف اللازمة بينما ترسم الدول الأعضاء خريطة المسار الذي يتعين أن تتخذه الأمم المتحدة لبناء الجسور نحو مستقبل أفضل.

وكنا جميعا شهودا على التضحيات التي قدمها الرئيس. فقد عمل بأقصى الكفاءة والاجتهاد والصبر والتفاني والولاء للأمم المتحدة، وبرؤية وقيم ومثل عليا. ولا شك إطلاقا في أنه، رغم جميع الصعوبات التي كان بعضها عصي التذليل، وجميع التحديات، بعضها كان مروعا، التي واجهتها الدورة الثانية والستين، وخاصة في الساعات الأخيرة من عمر الدورة، التي تجلت في اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، اليوم، نجح الرئيس كريم، بضميره المكرس وتعاطفه وقدراته، في قيادة أعمال الدورة الثانية والستين إلى ختامها الناجح. وبذل كل الجهود وعمل بحماس من أجل الامتياز. وخلف تركة سيسجلها تاريخ الأمم المتحدة بأحرف من ذهب. وهو يستحق تهانينا جميعا بينما ينهي اليوم فترة عمله الوجيزة لواحدة من دورات الجمعية العامة.

حقا، يمكن للرئيس الآن أن يقول بثقة، على غرار ما كتبه بولس إلى تيموثاوس في العهد الجديد: ”قد جاهدت الجهاد الحسن، وأكملت السعي، وحفظت الإيمان. وأخيرا فإن إكليل البر ينتظرني“ (الكتاب المقدس ٤: ٧-٨).

و مرة أخرى، أعرب عن تهنئتي لكم، وأشكركم على كل شيء، سيدي الرئيس. إنكم تستحقون وقوفنا جميعا تكريما لكم.

البند ٢ من جدول الأعمال (تابع)

التزام الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت دقيقة واحدة للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل.

اختتام أعمال الدورة الثانية والستين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن نمضي قدما، أود أن أدعو سعادة السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، الرئيس المنتخب للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، إلى المنصة لتسلم المطرقة.

أعلن اختتام الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة ١٩/٥٥.